هو وحزبه ان يتخليا عن موقفهما القديم بل بالعكس ، فان الظروف هي التي يجب عليها ان تنضج حتى تغدو ملائمة له .

وعلى هذا ، لا ينبغي ان نتصور ان حزب «الجبل» قد غدا بائسا غاية البؤس ، على الرغم مما اصابه من تنكيل وتحطيم ورغم ان عدد اعضائه قد قل كثيراً ، ورغم الاذلال الذي لحق به من جراء النظام البرلماني الجديد فاذا كان اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) قد اقصى رؤساءه فهو قد افسح المجال ، من جهة اخرى ، لـ«وعباقرة» من الدرجة الثانية كان يتملقهم هذا الوضع الجديد واذا كان عجزهم في البرلمان لم يعد موضع شك فقد صار من حقهم الآن ان يقصروا عملهم على فورات الغضب انتصارا للفضيلة وعلى الخطابة الطنانة الصاخبة . واذا كان حزب النظام قد شاء ان يرى كل فظائع الفوضى متجسمة فيهم ، بوصفهم آخر ممثلين رسميين للثورة ، فان في وسعهم ان يكونوا بالتالي اكثر تفاهة واعتدالا في واقع الامر . انهم عزوا انفسهم على هزيمة الثالث عشر من حزيران (يونيو) بالقول البليغ «ليتجاسروا على مس حق الاقتراع الشامل ، ليتجاسروا وان مرة ! فاننا حينئذ سوف نريهم اي رجال نحن ! Nous verrons* » .

اما فيما يتعلق «بالجبليين» الذين فروا الى الخارج فيكفينا ان نشير هنا الى ان ليدرو-رولان قد وجد نفسه مدعوا الآن الى تشكيل حكومة فرنسية in partibus** وذلك بعد ان نجح في فترة لا تتجاوز الاسبوعين في تدمير الحزب القوي الذي كان يرأسه حتى انعدمت كل امكانية لانقاذه ؛ وان شخصه بدا الآن

---

* سوف نرى ! الناشر .

** على الورق . الناشر .

عن بعد ، وهو مقصى عن مسرح العمل ، وكان قامته قد ازدادت ارتفاعا بقدر ما هبط مستوى الثورة وتضاءلت اشخاص اصحاب الامر والنهي الرسميين في فرنسا الرسمية ؛ وانه استطاع ان يظهر بوصفه المدعي الجمهوري لانتخابات سنة ١٨٥٢ ؛ وانه اصدر تعميمات دورية الى الولاشيين وغيرهم من الشعوب توعد فيها طغاة القارة بافاعيله هو وحلفائه وهل كان برودون مخطئا كل الخطأ عندما صاح في وجوه هؤلاء السادة

*« Vous n'êtes que des blagueurs! »

ان حزب النظام لم يحطم قوة «الجبل» فحسب في اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) ، بل انه توصل ايضـــا الى **اخضـــاع الدستور لقرارات الاكثرية في الجمعية الوطنية** . وقد فهم الجمهورية كما يلي : في الجمهورية ، تسود البرجوازية باشكال برلمانية دون ان تواجه اية حدود من مثل حق السلطة التنفيذية في النقض او حق هذه السلطة في حل البرلمان كما هي الحال في الحكم الملكي . وتلك هي **الجمهورية البرلمانية** ، بحسب تحديد تيير . ولكن البرجوازية ، اذ امنت لنفسها ، في اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) ، السلطان التام في داخل البرلمان ، ألم تنزل بالبرلمان نفسه ضربة قاضية بطرد اكثر نوابه شعبية ، في مواجهة السلطة التنفيذية والشعب وبذلك اضعفته ؟ ان البرجوازية بتسليمها نوابا عديدين دون تكلف الى المحاكم قد الغت حصانتها البرلمانية ذاتها كما ان النظام المهين الذي فرضته على نواب «الجبل» قد رفع من شان رئيس الجمهورية بذات القدر الذي غض فيه من شان كل ممثل من ممثلي الشعب على انفراد . واذ هي وصفت انتفاضة استهدفت حماية الدستور بانها عمل فوضوي

* «لستم سوى فواشيش !» الناشر .

يهدف الى هدم المجتمع ، حرمت نفسها من امكانية الدعوة الى الانتفاضة اذا ما عمدت السلطة التنفيذية الى خرق الدستور من اجل محاربتها . ومن سخرية التاريخ ان اوديلو ، ذلك الجنرال الذي قصف روما بالمدفعية بناء على تعليمات بونابرت ، فهيأ بذلك المناسبة المباشرة للعصيان الدستوري في الثالث عشر من حزيران (يونيو) ، فيض له ان يكون الرجل الذي قدمه حزب النظام الى الشعب في ضراعة وعلى غير طائل بوصفه القائد المنافح عن الدستور ضد بونابرت في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ . وبطل آخر من ابطال الثالث عشر من حزيران (يونيو) فيرا الذي اطري من على منبر الجمعية الوطنية بسبب الاعمال الوحشية التي ارتكبها في مكاتب الصحف الديموقراطية على رأس عصابة من افراد الحرس الوطني تنتمي الى دوائر اريستقراطية المال ـ فيرا هذا نفسه كان مطلعاً على مؤامرة بونابرت وساهم مساهمة كبيرة في حرمان الجمعية الوطنية ساعة موتها من اية حماية من جانب الحرس الوطني .

وقد كان للثالث عشر من حزيران (يونيو) معنى آخر ايضاً ان «الجبل» كان يبذل جهده لمحاكمة بونابرت ولذلك كانت هزيمته نصراً مباشراً لبونابرت وظفراً شخصياً له على اعدائه الديموقراطيين . ان حزب النظام هو الذي احرز هذا النصر ، وكل ما كان على بونابرت هو ان يسجل هذا النصر في سجله . وقد فعل ذلك . ففي اليوم الرابع عشر من حزيران (يونيو) كان المرء يقرأ على جدران باريس منشوراً يطل فيه الرئيس من صومعته ، وهو متردد ، كانما لا شان له بكل هذا ، كانه ارغم ارغاماً واكرهه على ذلك مجرد ضغط الاحداث ، ويشكو ، كانما هو الفضيلة التي اسيء فهمها ، من الافتراءات التي يوجهها اليه

خصومه ؛ وفي الوقت الذي يبدو فيه وكأنه يجعل قضية شخصه هي قضية النظام ، كان يجعل في الواقع من قضية النظام قضية شخصه اضف الى هذا ان الجمعية الوطنية ، وان وافقت فيما بعد على الحملة على روما ، بيد ان بونابرت هو الذي تولى المبادرة في الموضوع . وهو بعد ان أعاد تنصيب الحبر صمونيل في الفاتيكان اصبح لديه امل في دخول التويلري باعتباره الملك داود (٨٦) لقد كسب الكهنة الى صفه .

ان تمرد الثالث عشر من حزيران (يونيو) قد اقتصر ، كما رأينا ، على موكب سلمي في الشوارع . وبالتالي لم يكن ممكناً لهذا السبب ان تكون الغلبة سبيلا الى الظفر بغار الحروب . وعلى الرغم من هذا فان حزب النظام ، في وقت كهذا الوقت فقير بالابطال والاحداث ، حوّل هذه المعركة التي لم تسل فيها دماء الى اوسترلتز ثانية (٨٧) . المنابر والصحف اثنت على الجيش بوصفه قوة النظام ، على نقيض الجماهير الشعبية التي تمثل عجز الفوضى ، ومجدت شانغارنييه باعتباره «حصن المجتمع» — خداع انطلى عليه هو نفسه آخر الامر . وفي هذه الاثناء كانت القطعات العسكرية التي كان مشكوكا في ولائها قد نقلت من باريس خلسة وكذلك نفيت الفصائل التي اظهرت في الانتخابات مشاعر ديموقراطية اكثر من سواها من فرنسا الى الجزائر ، واحيل المشاغبون من الجنود الى مفارز العقاب واخيراً نفذت عملية عزل الصحافة عن الثكنات والثكنات عن المجتمع المدني بصورة منتظمة

وهنا نكون قد وصلنا الى نقطة الانعطاف الحاسمة في تاريخ الحرس الوطني الفرنسي كان الحرس الوطني في سنة ١٨٣٠ العامل الحاسم في تقرير مصير عهد العودة (٨٨) . وفي عهد لويس فيليب كان كل تمرد يقف فيه الحرس الوطني الى جانب الجنود

يمنى بالفشل . وعندما اظهر الحرس الوطني في ايام شباط (فبراير) ١٨٤٨ موقفا سلبيا تجاه الانتفاضة وموقفا مبهما تجاه لويس فيليب ، سلم هذا بهزيمته وهزم فعلا . وهكذا رسخ الاعتقاد بانه لا يمكن للثورة ان تنتصر بدون الحرس الوطني ولا للجيش ان ينتصر والحرس الوطني ضده . كانت هذه خرافة الجيش فيما يتصل بقدرة المدنيين الكلية . وقد قويت هذه الخرافة في ايام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ عندما قام الحرس الوطني بأسره ، بالاشتراك مع قوات الميدان ، باخماد الانتفاضة . وبعد ان تسنّم بونابرت منصب رئيس الجمهورية طرأ على مركز الحرس الوطني بعض الضعف بعد ان جُمعت قيادة قوات الحرس الوطني مع قيادة فرقة الجيش الاولى في شخص شانغارنييه ، بصورة غير دستورية .

وكما ان قيادة الحرس الوطني ظهرت هنا كصفة من صفات القيادة العسكرية العليا ، كذلك ظهر الحرس الوطني نفسه كمجرد ذيل لقوات الميدان . واخيراً ، في الثالث عشر من حزيران (يونيو) كسرت شوكته نهائيا ، ولم يكن ذلك بتسريحه تدريجيا جزءاً بعد آخر فحسب ابتداء من هذا اليوم في جميع انحاء فرنسا ، حتى لم يتبقّ منه سوى شراذم ضئيلة . فان مظاهرة الثالث عشر من حزيران (يونيو) كانت قبل كل شيء مظاهرة قام بها القسم الديموقراطي من الحرس الوطني صحيح ان الحرس الوطني لم يقاوم الجيش بكامل سلاحه بل ببزته العسكرية فقط ولكن في هذه البزة بالذات كان يكمن الطلسم . لقد اقتنع الجيش بان هذه البزة كانت قطعة من الصوف شانها شان غيرها . وزال السحر . ان البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في شخص الحرس الوطني قد اتحدتا في ايام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ مع الجيش وضد البروليتاريا . وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩ شتتت البرجوازية الحرس الوطني

البرجوازي الصغير بمساعدة الجيش وفي اليوم الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ لم يكن الحرس الوطني البرجوازي موجوداً ، وكل ما فعله بونابرت ، عندما وقع فيما بعد على مرسوم تسريحه ، هو انه دوّن هذه الحقيقة الواقعة . وهكذا حطّمت البرجوازية بنفسها آخر سلاح لها ضد الجيش ، ولكن كان عليها ان تفعل ذلك في اللحظة التي لم تعد فيها البرجوازية الصغيرة تقف وراءها تابعة لها بل كانت تقف امامها ثائرة عليها . ثم ان البرجوازية كانت ملزمة ، بصورة عامة ، بان تدمر بايديها كل وسائل دفاعها ضد الاستبداد حالما اصبحت هي نفسها مستبدة

وفي هذه الاثناء احتفل حزب النظام بظفـــره مجـــدداً بسلطة كانَها ما ضاعت في سنة ١٨٤٨ الا ليجدها ثانية في سنة ١٨٤٩ وقد تحررت من قيودها كلها ، احتفل بهجمات عنيفة شنها ضد الجمهورية وضد الدستور ، وبلعنات صبها على جميع الثورات المقبلة والحاضرة والماضية ، بما فيها تلك التي قام بها قادته انفسهم واخيراً باصدار قوانين كممت الصحافة وقضت على حرية تأليف الجمعيات ، وصدّقت على حالة الحصار بوصفها نظاما طبيعيا . ثم ارجأت الجمعية الوطنية جلساتها من منتصف آب (اغسطس) حتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر) ، بعد ان عينت لجنة دائمة خلال فترة غيابها . وفي خلال هذه العطلة حاك الشرعيون الدسائس مع ايمز ، والاورليانيون مع كليرمونت ، وحاك بونابرت دسائسه بواسطة الجولات المدبرة تدبيراً فخما كما حاكت مجالس المقاطعات الدسائس في المداولات حول اعادة النظر في الدستور ؛ وهي الوقائع التي كانت تتكرر بصفة منتظمة اثناء العطل الدورية للجمعية الوطنية ، والتي ليس في نيتي ان ابحثها بالتفصيل الا عندما تصبح احداثاً . وحسبنا هنا ان نشير ، فضلا عن هذا ، الى

انه كان من قصر النظر بالنسبة للجمعية الوطنية ان تختفي عن المسرح فترات طويلة نسبيًا وتترك شخصا واحداً فقط ،ولو انه مخلوق بائس ، على رأس الجمهورية ، هو لويس بونابرت ، بينما كان حزب النظام يتفتت الى الاجزاء الملكية التي كان يتالف منها والتي لها رغباتها المتعارضة بشأن عهد العودة ، مما عرضه للفضائح امام الناس . وكلما كانت ضجة البرلمان المصممة تخفت خلال هذه العطل وتذوب هيئته في الامة ، كان يتضح على نحو لا لبس فيه ان شيئا واحداً فقط كان ما يزال ناقصا حتى يتم الشكل الصحيح لهذه الجمهورية : ان تصبح العطلة البرلمانية دائمة ، وان يستعاض عن شعارها القائل *Liberté, égalité, fraternité بكلمات صريحة واضحة لا تفسح المجال لتفسيرها تفسيراً مزدوجا وهي : **Infanterie, Cavalerie, Artillerie!

٤

في منتصف شهر تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٨٤٩ استانفت الجمعية الوطنية جلساتها . وفي اليوم الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) فاجاها بونابرت برسالة اعلن فيها اقالة وزارة بارو – فالو وتشكيل وزارة جديدة ولم يسبق ان طُرد خادم بعدم تكلف اكبر مما فعل بونابرت مع وزرائه . ان الوكلات التي قصد بونابرت بها الجمعية الوطنية قد اصابت هذه المرة بارو وشركاه .

---

* الحرية والمساواة والاخاء . الناشر .

** المشاة والخيالة والمدفعية . الناشر .

ان وزارة بارو كانت ، كما رأينا ، مؤلفة من شرعيين واورليانيين ، وزارة من حزب النظام . وقد كان بونابرت في حاجة اليها ليحل الجمعية التاسيسية وليدبر الحملة على روما وليكسر شوكة الحزب الديموقراطي . وقد طمس نفسه وقتذاك ، كما كان يبدو ، وراء هذه الوزارة وتنازل عن السلطة الحكومية ووضعها في ايدي حزب النظام ، وارتدى قناع التواضع الذي كان يرتديه في باريس رؤساء تحرير الجرائد في عهد لويس فيليب – قناع homme de paille* . ولكنه عمد الآن الى طرح قناع لم يعد بعد حجابا خفيفا يستطيع ان يخفي سيماءه وراءه بل غدا قناعا حديديا كان يمنعه من اظهار سيماء خاصة به لقد دعا وزارة بارو الى الحكم قصد حل الجمعية الوطنية الجمهورية باسم حزب النظام ، وعزل هذه الوزارة لكي يعلن اسمه مستقلا عن الجمعية الوطنة لحزب النظام هذا

ولم تكن تنقصه الذرائع المقبولة الظاهر التي يبرر بها هذا العزل فان وزارة بارو قد اهملت حتى المجاملات التي ينبغي التقيد بها حيال رئيس الجمهورية بوصفه سلطة قائمة الى جانب الجمعية الوطنية ففي اثناء عطلة البرلمان نشر بونابرت رسالة وجهها الى ادغار نيي كان يبدو فيها انه لا يوافق على الموقف المتزمت الذي وقفه البابا ** ، تماما كما نشرمن قبل رسالة امتدح فيها اوديلو بسبب الهجوم على الجمهورية الرومانية ، مخالفا في ذلك الجمعية التاسيسية . وعندما صدقت الجمعية الوطنية على الميزانية الخاصة بالحملة الرومانية طرح فكتور هوغو ، بدافع من الليبيرالية المزعومة ،

* المسؤول الاسمي . الناشر .

** بيوس التاسع . الناشر .

هذه الرسالة للمناقشة وعمد حزب النظام بصيحات الانكار المشوب بالازدراء الى خنق الفكرة القائلة ان تصرفات بونابرت غير الذكية يمكن ان تكون لها اية اهمية سياسية ولم يلتقط واحد من الوزراء القنّاز الذي ألقي في وجه بونابرت وفي مناسبة اخرى عمد بارو ، بما هو معهود فيه من بلاغة جوفاء ، الى القاء كلمات غاضبة من على المنبر حول «الدسائس المنكرة» التي كانت تجرى ، حسب تأكيده ، بين الحاشية المباشرة للرئيس . واخيراً رفضت الوزارة بصورة قاطعة تقديم اي اقتراح لزيادة مخصصات رئيس الجمهورية ، في الوقت الذي توصلت فيه الى الحصول من الجمعية الوطنية على مرتب ارملة لدوقة اورليان ولكن المدعي بالتاج الامبراطوري قد اندمج لوثق الاندماج في شخص بونابرت بالمغامر الخائب حتى ان الفكرة العظيمة التي كانت تساوره وهي انه مدعو لاعادة الامبراطورية كانت تتممها عنده دائما فكرة عظيمة اخرى هي ان الشعب الفرنسي مدعو لسداد ديونه .

ان وزارة بارو — فالو كانت اول وآخر وزارة برلمانية اخرجها بونابرت للوجود . وعلى ذلك كان عزلها يشكل نقطة تحول حاسمة . فقد خسر حزب النظام بها الى غير رجعة حصناً ضرورياً للحفاظ على الحكم البرلماني الا وهو قيادته للسلطة التنفيذية وواضح انه في بلد كفرنسا ، حيث يأتمر بامر السلطة التنفيذية جيش من الموظفين يتجاوز عدده نصف مليون اي ان السلطة التنفيذية تحتفظ لذلك بصورة دائمة بكتلة ضخمة من المصالح والاشخاص في حالة اعتماد مطلق عليها ، وحيث تلف الدولة المجتمع المدني بشباكها وتراقبه وتوجهه وتهيمن عليه وتقوم على اموره ابتداء من اكثر مظاهر حياته شمولا الى اقل حركاته شأنا ، ومن اهم اشكال وجوده الى حياة الافراد الخاصة ، وحيث

تكتسب هذه الهيئة الطفيلية ، من جراء المركزية الخارقة للعادة ، وجوداً كلياً ومعرفة كلية وقدرة على المرونة والحركة المتزايدتين اللتين لا تجدان لهما نداً الا في عدم الاستقلال العاجز للهيئة الاجتماعية الفعليـــة وفي ميوعتهـــا وانعدام شكلها – واضح ان الجمعية الوطنية تخسر في بلد كهذا كل نفوذ حقيقي لها عندما تفقد سيطرتها على توزيع المناصب الوزارية ان لم تعمد في الوقت نفسه الى تبسيط ادارة الدولة وتخفيض جيش الموظفين بقدر الامكان ، واخيراً ان لم تدع المجتمع المدني والراي العام يخلقان اجهزة خاصة بهما مستقلة عن السلطة الحكومية بيد ان **المصالح المادية** للبرجوازية الفرنسية متشابكة اوثق التشابك مع الاحتفاظ بجهاز الدولة الواسع هذا بما له من تشعبات متعددة فهي تجد هنا الوظائف لمن يفيض من بينها وتعوض ، على شكل المرتبات الحكومية ، عما تعجز عن اخذه لجيبها على شكل الارباح والفوائد والريع والمكافئات ومن ناحية اخرى كانت **مصالحها السياسية** قد ارغمتها على ان تزيد كل يـــوم اجراءات القمع ، اي ان تزيد يومياً موارد سلطة الدولـــة وموظفيها ، بينما كان عليها ان تخوض في الوقت نفسه حرباً غير منقطعة ضد الراي العام وان تعمد بدافع الارتياب الى شل الاجهزة المستقلة للحركة الاجتماعية وتعطيلها حيثما لم تنجح في بترها تماماً . وهكذا كانت البرجوازية الفرنسية مرغمة بحكم وضعها الطبقي على ان تبيد شروط وجود كل سلطة برلمانية ، وبالتالي سلطتها البرلمانية هي ايضا ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان تجعل السلطة التنفيذية المعادية لها سلطة قاهرة

لقد دعيت الوزارة الجديدة باسم وزارة دوبول وليس معنى هذا ان الجنرال دوبول قد تسلم منصب رئيس الوزراء .

بل ان بونابرت قد عمد بالاحرى – وفي نفس الوقت الذي اقال فيه بارو – الى الغاء هذا المقام الذي كان يحكم على رئيس الجمهورية فعلا بان يظل في وضع الصفر القانوني الذي يكون فيه الملك الدستوري ، ولكن ملك دستوري بلا عرش ولا تاج ، بلا صولجان ولا سيف ، بلا امتياز حصانة وبلا حيازة وراثية على مقام في الدولة ، – واسوأ ما في الامر – بلا مخصصات كانت وزارة دوبول تضم شخصاً واحداً فحسب ذا مكانة برلمانية وهو المرابي فولد ، الذي كان من اسوأ رجال اريستقراطية المال ذكراً . وقد نال منصب وزير المالية. ولو رجع المرء الى لوائح اسعار بورصة باريس لوجد ان الاوراق المالية الفرنسية ، اعتباراً من اول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٩ فصاعداً ، كانت ترتفع وتهبط تبعاً لارتفاع مكانة بونابرت وهبوطها وهكذا ما ان وجد بونابرت حليفاً له في البورصة حتى استولى في الوقت نفسه على الشرطة بتعيين كارلييه مديراً لشرطة باريس .

بيد ان النتائج التي اسفر عنها تغيير الوزارة لم يكن ممكناً ان تظهر الا في مجرى التطور . في بداية الامر لم يسر بونابرت هذه الخطوة الى الامام ليُدفَع الى الوراء على نحو اشد جلاء وقد اردف رسالته الفظة تلك ببيان في منتهى التذلل يعلن فيه ولاءه للجمعية الوطنية . وكلما كان الوزراء يجرؤون على القيام بمحاولة وجلة لاضفاء شكل مشاريع القوانين على اهوائه الشخصية ، كان يبدو انهم يقومون رغماً عن ارادتهم وبحكم مناصبهم فحسب ، بماموريات مضحكة كانوا مقتنعين سلفاً بعدم جدواها وكلما كان بونابرت يهذر في الكلام عن مقاصده من وراء ظهور وزرائه ويلعب بـ «idées napoléoniennes» الخاصة به (٨٩) كان وزراؤه

هو يتنصلون منه من على منبر الجمعية الوطنية وكان يبدو كانه لا يعرب عن شهواته الاغتصابية الا لكي لا تسكت الضحكات الشامتة التي يطلقها اعداؤه . كان يتصرف كانه عبقري غير معترف به وتنظر اليه الدنيا كلها نظرتها الى ابله لم يسبق له قط ان تمتع من قبل باحتقار جميع الطبقات الى مدى اعظم مما حدث في هذه الفترة . ولم يسبق للبرجوازية ان حكمت حكما اكثر استبداداً ، ولم يسبق لها ان عرضت على الملأ شعائر سلطانها بهذا القدر من المباهاة

ليس من شاني هنا ان اكتب تاريخ نشاطها التشريعي ، وهو النشاط الذي يتلخص في هذه الفترة في قانونين القانون الذي يعيد فرض ضريبة الخمور وقانون التعليم الذي يلغي الالحاد واذا كانت البرجوازية تعرقل استهلاك الفرنسيين للخمر ، فانها عمدت مقابل ذلك الى منحهم ماء الحياة الطاهرة على نحو اوفر واغزر . واذا كانت البرجوازية ، باصدار القانون الخاص بضريبة الخمور ، قد اعلنت نظام الضرائب القديم المقيت نظاماً مصوناً ، فهي قد سعت بواسطة قانون التعليم الى ان تضمن بين الجماهير بقاء الحالة العقلية القديمة التي تتيح لها احتمال نظام الضرائب هذا وان المرء ليدهش اذ يرى الاورليانيين ، البرجوازيين الليبراليين ، اتباع الفولتيرية والفلسفة الاختيارية القدامى هؤلاء ، يعهدون الى اعدائهم الالداء التقليديين ، اليسوعيين ، بالاشراف الروحي على الفرنسيين . وايا كانت الخلافات بين الاورليانيين والشرعيين فيما يتصل بامر المدعي بالعرش ، فقد كانوا يدركون ان حكمهم الموحد يقتضي توحيد وسائل القمع في العهدين وان وسائل الاستعباد التي ابتعت في عهد ملكية تموز

(يوليو) كان ينبغي ان تكمل وتعزز بوسائل الاستعباد التي اتبعت في عهد العودة .

اما الفلاحون ، الذين خيب جميع آمالهم وسحقهم اكثر من اي وقت مضى هبوط اسعار القمح من جهة والعبء المتزايد للضرائب وديون الرهن من جهة اخرى ، فقد بدأوا يتحركون في المقاطعات . وقد اجيبوا على ذلك بحملة ضد اساتذة المدارس الذين اخضعوا لرجال الاكليروس وبحملة ضد رؤساء البلديات الذين اخضعوا لحكام المقاطعات واخيراً بنظام التجسس الذي اخضع له الجميع . وفي باريس والمدن الكبرى تتسم الرجعية ذاتها بسيماء عصرها وهي تزعج اكثر مما تضغط وفي الريف تصبح خسيسة ، خشنة ، تافهة ، متعبة ومزعجة ، وبكلمة واحدة جندرمة . وفي وسع المرء ان يدرك كيف ان ثلاث سنوات من حكم الجندرمة ، يكرسها حكم القسيس ، كان لا بد ان تفسد اخلاق الجماهير غير الناضجة .

ومهما كان مبلغ الانفعال او الخطب الحماسية التي كان حزب النظام يلجأ اليها ضد الاقلية من على منبر الجمعية الوطنية فان كلامه ظل ذا مقطع واحد ككلام المسيحيين الذين كان عليهم ان يقولوا : نعم ، نعم ، لا ، لا ! كذلك على المنابر كما في الصحافة ، غث كلغز حله معروف سلفاً . وسواء كان الامر يتعلق بحق الالتماس او ضريبة الخمور ، بحرية الصحافة او التجارة ، بالنوادي او دستور البلديات ، بضمان الحرية الشخصية او تحديد ميزانية الدولة ، فان كلمة السر الواحدة تتكرر دائماً والموضوع يبقى واحداً على الدوام ، والحكم جاهز ابداً ، وهو دائماً بلا تغيير «الاشتراكية !» . حتى الليبيرالية البرجوازية كانوا يعلنونها اشتراكية ، والاستنارة البرجوازية والاصلاح المالي

البرجوازي اشتراكية لقد كانت اشتراكية ان تبنى سكة حديد حيثما كانت قناة من قبل ، وكانت اشتراكية ان يدافع المرء عن نفسه بخيزرانة حين يهاجمه احد بالشيش .

لم يكن هذا مجرد جملة او موضة او اسلوب في النضال الحزبي . فان البرجوازية ادركت ادراكا صحيحا ان جميع انواع الاسلحة التي اعدتها لمحاربة الاقطاع قد ادارت رؤوسها ضدها هي وان جميع وسائل التعليم التي اوجدتها قد ثارت ضد مدنيتها هي وان جميع الالهة التي خلقتها قد تخلت عنها لقد فهمت ان كل ما يدعى بحريات المواطنين واجهزة التقدم كانت تتطاول على حكمها الطبقي وتهدده من جانب اساسه الاجتماعي وقمته السياسية في الوقت نفسه ، وانها اصبحت لهذا السبب «اشتراكية» . وفي هذا التهديد وهذا التطاول رأت بحق سر الاشتراكية التي قدرت معناها واتجاهها باصح مما تقدر نفسها هذه التي تدعى بالاشتراكية والتي لا تستطيع ان تفهم لهذا السبب لماذا يقسو قلب البرجوازية كل هذه القسوة عليها ، سواء وهي تندب آلام البشريـــة على نحو مؤثر ، او تعظ عظة مسيحية حول العصر الالفي السعيد والمحبة الاخوية الشاملة ، او تلغو حول الروح والتعليم والحرية على طريقة اهل البر والانسانية ، او تعمد كذاب النظريين المتحذلقين الى اختلاق نظام للتوفيق ونشر الرخاء بين جميع الطبقات بيد ان البرجوازية لم تدرك شيئا واحدا هو ان نظامها البرلماني نفسه ، وان سيطرتها السياسية بصورة عامة ، اذا كنا منسجمين في المحاكمة ،لا بد لهما الآن ان يتعرضا ايضا للشجب العام بوصفهما شيئا اشتراكيا وطالما ان سيطرة البرجوازية لم تنظم تنظيما تاما بعد ، وطالما انها لم تكتسب التعبير السياسي الخالص ، فان التناحر بين البرجوازية وبين الطبقات الاخرى لم يكن يستطيع

كذلك ان يظهر في شكله الخالص ولم يكن ، حيثما ظهر ، يستطيع ان يتجه الاتجاه الخطير الذي يتحول معه كل صراع ضد سلطة الدولة الى صراع ضد رأس المال . واذا كانت البرجوازية ترى في كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية تهديداً «للسكينة» فكيف كانت تريد ان تحتفظ على رأس هذا المجتمع بنظام القلق ، بنظامها هي بالذات ، النظام البرلماني ، هذا النظام الذي يعيش ، على حد تعبير احد الناطقين باسمهـا ، في الصراع وبالصراع ؟ وكيف يستطيع النظام البرلماني الذي يعيش بالنقاش ، ان يمنع النقاش ؟ ان كل مصلحة وكل اجراء اجتماعي يتحولان هنا الى فكرة عامة ، ويُعتبران فكرة ، فكيف يتسنى لاية مصلحة او اية اجراءات ان تُنصَّب فوق التفكير وتفرض كرمز للايمان ؟ ان كفاح الخطباء على المنابر يستتبع كفاح المشبّجين على صفحات الجرائد ، ونـادي النقاش في البرلمان تكمله بالضرورة نوادي النقاش في الصالونات والحانات والنواب الذين يرجعون على الدوام الى الرأي العام يعطون بالتالي الرأي العام الحق في الافصاح عن وجهات نظره الحقيقية في العرائض . ان النظام البرلماني يترك كل شيء لقرار الاكثرية ، فكيف لا ترغب الاكثرية العظمى خارج البرلمان في اتخاذ القرارات ؟ اذا كان رب الحكم ضارباً بالدف فما عسى ان ننتظر ممن هم دونه غير الرقص ؟

وهكذا فان البرجوازية ، اذ تصم الآن «بالاشتراكية» ما كانت تمجده سابقاً باعتباره «ليبيراليا» ، تعترف بان مصالحها الخاصة تملي عليها ان تتخلص من خطر حكمها ذاتها ، وبضرورة تسكين برلمانها البرجوازي بادئ ذي بدء من اجل اعادة السكينة الى البلاد ، وبان سلطتها السياسيـة ينبغي ان تكسر بغيـة المحافظة على سلطتها الاجتماعية دون مساس ، وبان البرجوازيين

الافراد يستطيعون ان يواصلوا استغلالهم للطبقات الاخرى وان يتمتعوا دونما ازعاج بخيرات الملكية والعائلة والدين والنظام ولكن بشرط ان يحكم على البرجوازية بوصفها طبقة ، شانها في ذلك شان الطبقات الاخرى ، بالتفاهة السياسية المتساوية ، وبانه يجب خلع التاج عنها لكي تحافظ على محفظتها ، وبان السيف الذي يحميها ينبغي ، في الوقت ذاته ، ان يظل مسلطا فوق رأسها كسيف داموكليس .

اما في مجال المصالح العامة للبرجوازية فقد اثبتت الجمعية الوطنية انها عديمة الانتاج تماما حتى ان المناقشات بشان بناء سكة حديد باريس ـ افينيون ، على سبيل المثال ، وهي التي بدأت في شتاء ١٨٥٠ ، لم تكن ناضجة بعد للختام في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ . فحيثما لم تكن الجمعية الوطنية تقمع او تسلك مسلكا رجعيا كانت مصابة بعقم لا شفاء منه

بينما كانت وزارة بونابرت ، من جهة ، تأخذ زمام المبادرة في صياغة القوانين وفقا لروح حزب النظام وتشدد من جهة اخرى قساوة تنفيذ هذه القوانين ، كان بونابرت يسعى ، من جهته الى كسب الشعبية بما يقدمه من مقترحات صبيانية سخيفة مظهراً عداوته للجمعية الوطنية وملمحا الى دفينة سرية حالت الظروف مؤقتا فحسب دون ان يفتح كنوزها هذه للشعب الفرنسي من هذا القبيل كان الاقتراح القاضي بزيـادة رواتب ضباط الصف بمقدار ٤ سوات • يوميا ومن هذا القبيل كان مشروع «مصرف الشرف» لاقراض العمال المال موهوبا والمال مدانا ـ هذه هي

• صو ـ sou ـ الجزء العشرون من الفرنك او خمسة سنتيمات . المترجم .

الآفاق التي كان يطل النفس بان يغوي بها الجماهير الهبات والقروض ، ان الفن المالي لحثالة البروليتاريا – سواء كانوا من درجة عالية او واطئة – لم يكن يتعدى هذا هذه هي اللوالب الوحيدة التي كان بونابرت يعرف كيف يحركها . ولم يسبق من قبل ان ضارب مدع على سفالة الجماهير بمثل هذه السفالة

ان الجمعيـــة الوطنية قد ثارت مراراً وتكراراً على هذه المحاولات التي لا لبس فيها لكسب الشعبية على حسابها في ظروف خطر متزايد كان يتمثل في احتمال مجازفة هذا المغامر الذي كانت تنخسه ديونه والذي لم تكن تردعه سمعة راسخة – بعمل يائس .كانت الخلافات بين حزب النظام والرئيس توشك ان تتخذ طابعا خطيراً عندما القى به حادث غير منتظر مرة اخرى ثائبا بين ذراعي الحزب . ونعني بذلك **الانتخابات الاضافية في العاشر من آذار (مارس) سنة ١٨٥٠** لقد اجريت هذه الانتخابات بغية ملء مقاعد النواب التي شغرت بعد الثالث عشر من حزيران (يونيو) بسبب السجن او النفي . ان باريس لم تنتخب الا المرشحين الاشتراكيين-الديموقراطيين بل انها ركزت معظم الاصوات على احد المشتركين في انتفاضة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ ، على ديفلوت . وهكذا ثارت البرجوازية الصغيرة الباريسية ، بالتحالف مع البروليتاريا ، للهزيمة التي حاقت بها في الثالث عشر من حزيران (يونو) ١٨٤٩ . وبدا ان البرجوازية الصغيرة ما اختفت من ميدان القتال في لحظة الخطر الا لتظهر هناك من جديد في ظروف اكثر مؤاتاة ، حائزة على قوات قتالية اكبر ورافعة شعاراً قتالياً اجرأ . وبدا ان ظرفا واحداً كان قد زاد من خطر هذا النصر الانتخابي : فان الجيش اقترع في باريس لمتمرد حزيران (يونيو) ضد لاهيت ، احد وزراء بونابرت ، واقترع في المقاطعات الى حد

بعيد للجبليين الذين اكدوا هنا ايضاً رجحان كفتهم على خصومهم وان لم يكن بالدرجة الحاسمة التي كان عليها في باريس

ورأى بونابرت نفسه فجاة مرة اخرى ازاء ثورة وكما كان الامر في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ وكما كان في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٩ ، كذلك في العاشر من آذار (مارس) ١٨٥٠ اختفى بونابرت وراء حزب النظام . انحنى امتثالا واستماح العذر جبنا وصغاراً واعرب عن استعداده لأن يشكل ، بناء على امر الاكثرية البرلمانية ، اية وزارة ترضى عنها بل انه توسل الى زعماء الاورليانيين والشرعيين ، الى امثال تيير وبرييه وبروغلي وموليه ، وبالاختصار الى من يدعون بالبرجواف (٩٠) ، ان ياخذوا زمام الدولة بايديهم واثبت حزب النظام عجزه عن اغتنام هذه الفرصة التي لن تعود فهو بدلا من ان يستولي بجراة على السلطة التي عرضت عليه ، لم يرغم بونابرت حتى على اعادة الوزارة التي اقالها في اليوم الاول من تشرين الثاني (نوفمبر). واكتفى باذلالـــه بالصفح عنه وبضم المسيو **باروش** الى وزارة دوبول . وكان باروش هذا ، بصفته مدعياً عاماً ، قد ارغى وازبد امام المحكمة العليا في بورجيه ، المرة الاولى ضد ثوريي الخامس عشر من ايار (مايو) والمرة الثانية ضد ديموقراطيي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ، وكلتا المرتين إتهمهم بالاعتداء على الجمعية الوطنية ولم يساهم احد من وزراء بونابرت فيما بعد اكثر منه في الغض من شان الجمعية الوطنية ، وبعد اليوم الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ نصادفه مرة اخرى في ذلك المنصب المريح العالي الاجر ، منصب نائب رئيس مجلس الشيوخ لقد بصق في حساء الثوريين حتى يتمكن بونابرت من التهامه

اما الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي فقد بدا من جهته ،

وكان لا هم له الا ايجاد الذرائع للمخاطرة بانتصاره مرة اخرى ولتثليم حده ان فيدال وهو احد النواب الذين انتخبوا حديثا عن باريس ، كان قد انتخب في الوقت نفسه عن ستراسبورغ وقد حمل على ان يرفض النيابة عن باريس وان يقبلها عن ستراسبورغ . وهكذا ، بدلا من ان يجعل الحزب الديموقراطي نصره في الانتخابات نصراً فاصلا ويرغم بذلك حزب النظام فوراً على ان ينازعه اياه في البرلمان ، بدلا من ان يرغم خصمه على القتال ، في لحظة الحماسة الشعبية والجو المؤاتي في الجيش ، عمد هذا الحزب الى اعصاب باريس خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) بدعاية انتخابية جديدة ، وترك العواطف الشعبية الفائرة تستنفد قوتها في هذه اللعبة الانتخابية الجديدة الموقتة ، واطفا الطاقة الثورية بالنجاحات الدستورية وبعزق هذه الطاقة في المكائد الصغيرة والخطب الطنانة الجوفاء والتظاهر بالحركة ، وترك البرجوازية تتمالك نفسها وتأخذ اهبتها ، وهو قد اضعف اخيراً مغزى انتخابات آذار (مارس) بتعليق عاطفي عليها ، بانتخابات نيسان (ابريل) الفرعية ، بانتخاب اوجين سو . وبكلمة واحدة جعل من العاشر من آذار (مارس) كذبة اول نيسان (ابريل)

ان الاكثرية البرلمانية قد فهمت ضعف عدوها وبما ان بونابرت قد ترك لحزب النظام ادارة الهجوم ومسؤوليته فقد اعد البرجرافيون السبعة عشر قانونا انتخابيا جديداً عهد امر تقديمه الى المسيو فوشيه الذي توسل لينال هذا الشرف . وفي اليوم الثامن من ايار (مايو) قدم فوشيه القانون الذي كان سيلغي حق الاقتراع الشامل ويفرض على الناخبين شرط الاقامة لمدة ثلاث سنوات في الدائرة الانتخابية هذا مع العلم ان اثبات مدة هذه الاقامة كان متوقفا في حالة العمال على شهادة من ارباب اعمالهم .

واذا الديموقراطيون الذين هاجوا وماجوا كثيراً على نحو ثوري اثناء الكفاح الانتخابي الدستوري ، ياخذون الآن ، وقد اقتضت الامور ان يثبتوا جدية ذلك النصر الانتخابي والسلاح في ايديهم ، يبشرون على نحو دستوري بالنظام والهدوء المهيب (calme majestueux) والاعمال المطابقة للقانون اي الاذعان الاعمى لارادة الثورة المضادة التي ادعت بانها هي القانون وفي اثناء المناقشات خجّل «الجبل» حزب النظام معارضا انفعاله الثوري بموقف التافه الشريف غير المتاثر بالعواطف الذي يراعي حدود القانون ، وبطرحه ذلك الحزب ارضا بتوجيـــه التانيب المخيف له بانّه يتصرف بطريقة ثورية . وحتى النواب المنتخبين حديثا بذلوا قصاراهم ليثبتوا بسلوكهم المحتشم الرزين مبلغ الخطل في التنديد بهم على اعتبـــار انهم فوضويـــون وتفسير انتخابهم بانه نصر للثورة وفي اليوم الحادي والثلاثين من ايار (مايو) اقر قانون الانتخاب الجديد ، واكتفى «الجبل» بدس احتجاج للرئيس خلسة واعقب قانون الانتخاب قانون جديد للصحافة اخمدت بموجبه الصحافة الثورية تماما (٩١) وقد استحقت هذه الاخيرة مصيرها وبعد هذه الهزيمة الشنعاء لم يبق غير صحيفتي «National» و «Presse» (٩٢) البرجوازيتين باعتبارهما اكثر المراكز الامامية للثورة تقدما

لقد رأينا كيف ان الزعماء الديموقراطيين فعلوا كل شيء خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ليورطوا سكان باريس في قتال صوري وكيف انهم فعلوا كل شيء بعد الثامن من ايار (مايو) ليصدوهم عن القتال الحقيقي وفضلا عن هذا لا يجوز ان ننسى ان سنـــة ١٨٥٠ كانت من اروع سنوات الازدهار الصناعي والتجاري وان العمل كان لذلك متوفراً تماما

لبروليتاريا باريس غير ان قانون الانتخاب الصادر في الحادي والثلاثين من ايار (مايو) ١٨٥٠ حرمها من اية مساهمة في السلطة السياسية وعزلها حتى عن حلبة الصراع ذاتها . وقد رد هذا القانون العمال الى مركز المنبوذين الذي كانوا يحتلونه قبل ثورة شباط (فبراير) واذ سمح العمال بان يقودهم الزعماء الديموقراطيون في وجه حدث كهذا الحدث ونسوا المصالح الثورية لطبقتهم من اجل الرخاء الوقتي فقد تخلوا عن شرف كونهم قوة ظافرة واستسلموا لمصيرهم واثبتوا ان هزيمة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ قد جعلتهم عاجزين عن القتال لسنوات طويلة وان العملية التاريخية كان لا بد لها في الوقت القريب ان تمضي مرة اخرى من فوق رؤوسهم . اما الديموقراطية البرجوازية الصغيرة التي صرخت في الثالث عشر من حزيران (يونيو) وليتجاسروا على مس حق الاقتراع الشامل ، ليتجاسروا وان مرة ! » فانها قد عزت نفسها الآن بالادعاء القائل ان الضربة التي هوى عليها بها اعداء الثورة لم تكن ضربة وان قانون الحادي والثلاثين من ايار (مايو) لم يكن قانونا ففي يوم الاحد الثاني من شهر ايار (مايو) ١٨٥٢ سيظهر كل فرنسي في مركز الاقتراع وقد حمل بطاقة الاقتراع بيد وحمل السيف باليد الاخرى كانت تعزي نفسها بهذه النبوءة . واخيراً كان الجيش قد ضبطه رؤساؤه لانتخابات آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٨٥٠ تماما كما ضبطوه لانتخابات ٢٨ ايار (مايو) ١٨٤٩ بيد انه في هذه المرة قال لنفسه حازما ولن تخدعنا الثورة مرة ثالثة »

ان قانون ٣١ ايار (مايو) سنة ١٨٥٠ كان coup d'état قامت به البرجوازية . ان جميع انتصاراتها السابقة على الثورة

كان لها طابع موقت فحسب . وكانت تتعرض للخطر حالما كانت الجمعية الوطنية القائمة تنسحب من المسرح وكانت تعتمد على المصادفات التي يحملها اي انتخاب عام جديد معه وتاريخ الانتخابات منذ عام ١٨٤٨ اثبت بصورة لا تدحض ان سلطان البرجوازية الادبي على الجماهير الشعبية كان يضعف بنفس المقدار الذي كانت تزداد به سيطرتها الفعليـــة في العاشر من آذار (مارس) ظهر ان حق الاقتراع الشامل يعارض سيطرة البرجوازية معارضة مباشرة . فاجابت البرجوازية على ذلك بالغاء حق الاقتراع الشامل . ولذا كان قانون ٣١ ايار مظهراً من المظاهر الملازمة للصراع الطبقي ومن ناحية اخرى كان الدستور يستلزم حداً ادنى يبلغ مليوني صوت لجعل انتخاب رئيس الجمهورية صالحا . فاذا لم ينل احد المرشحين للرئاسة هذا الحد الادنى كان على الجمعية الوطنية ان تختار الرئيس من بين المرشحين الخمسة الذين يفوزون باكبر عدد من الاصوات . وعندما اعدت الجمعية التاسيسية هذا القانون كان عدد الناخبين المسجلين في جداول الاقتراع عشرة ملايين . وعلى هذا كان خمس الناس الذين يحق لهم الاقتراع يكفي ، بموجب هذا القانـــون ، لجعل انتخـــاب الرئيس صالحا . ان قانون ٣١ ايار (مايو) شطب ثلاثة ملايين صوت على الاقل مـــن الجداول الانتخابيـــة وخفض عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع الى سبعة ملايين وابقى مع ذلك الحد الادنى القانوني – وهو مليونان – اللازم لانتخاب الرئيس . ولذلك ارتفع الحد الادنى القانوني من خمس الاصوات الانتخابية جميعاً الى حوالى الثلث اي بكلمة اخرى ، فعل هذا القانون كل شيء لتهريب انتخاب الرئيس من ايدي الشعب الى ايدي الجمعية الوطنية . وهكذا يبدو ان حزب النظام قد حصن حكمه بقانون

٣١ ايار (مايو) الانتخابي مرتين ، وذلك بتسليم انتخاب نواب الجمعية الوطنية وانتخاب رئيس الجمهورية الى القسم المحافظ في المجتمع .

•

وما أن مرت الازمة الثورية وأُلغي حق الاقتراع الشامل حتى نشب الصراع ثانية بين الجمعية الوطنية وبونابرت

حدد الدستور مرتب بونابرت بـ٦٠٠٠٠٠ فرنك ولم تكد تمضي ستة اشهر على تنصيبه حتى نجح في زيادة هذا المبلغ الى الضعف لان لوديلون بارو انتزع من الجمعية التاسيسية علاوة اضافية قدرها ٦٠٠ فرنك سنويا لسد نفقات ما يسمى بنفقات التمثيل . وبعد اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) تقدم بونابرت بطلبات مماثلة ولكن دون ان يجد في هذه المرة اذنا صاغية لدى بارو . والآن ، بعد الحادي والثلاثين من ايار (مايو) ، استغل بونابرت على الفور اللحظة المؤاتية وجعل وزراءه يقترحون في الجمعية الوطنية مخصصات للرئاسة تبلغ ثلاثة ملايين فرنك سنويا ان حياة طويلة من التشرد والمغامرة قد اكسبته حاسة شديدة للغاية لاقصى لحظات الحرج التي يمكن ان يعتصر فيها المال من البرجوازيين كان يزاول الابتزاز حقا وفعلا . كانت الجمعية الوطنية قد انتهكت سيادة الشعب بمساعدته وباطلاعه ، فهدد بشجب جريمتها امام محكمة الشعب ما لم تحل كيسها وتشتر سكوته بثلاثة ملايين فرنك سنويا وقد سلبت الجمعية الوطنية ثلاثة ملايين فرنسي حقهم الانتخابي فطلب ، مقابل كل فرنسي وضع خارج التداول السياسي ، فرنكا واحدا قيد التداول اي ثلاثة ملايين

فرنك بالتمام . وطالب ، وهو منتخب ستة ملايين ، بتعويضات عن الاصوات التي قال انها سرقت منه بالغش في وقت لاحق ورفضت لجنة الجمعية الوطنية طلب هذا الملحاح . واخذت الصحافة البونابرتية تهدد هل في وسع الجمعية الوطنية ان تقطع صلاتها مع رئيس الجمهورية في لحظة كانت قد قطعت فيها ، من حيث المبدأ ، صلاتها مع جمهور الامة بصورة نهائية ؟ صحيح انها رفضت المخصصات السنوية ولكنها منحت لمرة واحدة علاوة اضافية قدرها مليونان ومائة وستون ألف فرنك وهكذا ادانت نفسها بضعف مزدوج بمنحها المال وباظهارها في الوقت ذاته ، بالضيق الذي ابدته ، انها منحتـــه على غير ارادتها . وسوف نرى فيما بعد لاي غرض كان بونابرت يحتاج هذا المال بعد هذه العاقبة المزعجة التي جاءت في اثر الغاء حق الاقتراع الشامل ، والتي استعاض فيها بونابرت عن الموقف المتواضع الذي وقفه ابان ازمة آذار (مارس) ونيسان (ابريل) بالتحدي الوقح للبرلمان الغاصب ، اجلت الجمعية الوطنيـــة جلساتها ثلاثة اشهر من ١١ آب (اغسطس) حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) وخلفت مكانها لجنة دائمة مؤلفة من ثمانية وعشرين عضواً لم تكن تضم بونابرتيين ولكنها قد ضمت بعض الجمهوريين المعتدلين ان اللجنة الدائمة لسنة ١٨٤٩ ضمت اعضاء حزب النظام وبونابرتيين فحسب بيد ان حزب النظام قد اعلن آنذاك انه ضد الثورة بصفة دائمة وفي هذه المرة اعلنت الجمهورية البرلمانية انها ضد الرئيس بصفة دائمة وبعد قانون ٣١ ايار (مايو) كان هذا هو المنافس الوحيد الذي ما زال يواجه حزب النظام .

عندما انعقدت الجمعية الوطنية مرة اخرى في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٠ ، بدا انه غدا لا مناص من نشوب صراع كبير قاس ، صراع حياة او موت بين السلطتين ، بدلا من المناوشات الطفيفة التي قامت حتى الآن بين البرلمان والرئيس .

وكما في سنة ١٨٤٩ ، كذلك اثناء العطلة البرلمانية لعام ١٨٥٠ انقسم حزب النظام الى كتل متفرقة انهمكت كل واحدة بمكائدها لاعادة الملكية ، وهي المكائد التي حصلت على غذاء جديد بوفاة لويس فيليب . بل ان ملك الشرعيين ، هنـــري الخامس ، عين وزارة رسمية اتخذت باريس مقراً لها وشغل بعض الاعضاء في اللجنة الدائمة مقاعد فيها . ولهذا كان من حق بونابرت ، بدوره ، ان يقوم برحلات في المقاطعات الفرنسية يفشي فيها مشاريع الاعادة الخاصة به بقدر متفاوت من الصراحة ويتصيد الاصوات الانتخابية لنفسه وفقا لمزاج المدينة التي كان يسعدها بحضوره . وفي هذه المواكب ، التي كانت تحتفل بها الصحيفة الرسميـــة الكبرى «Moniteur» والصحف الصغـــرى الخصوصية التابعة لبونابرت بطبيعة الحال بوصفهـــا مواكب ظفر ، كان يرافقه دائما اشخاص ينتمون الى **جمعية العاشر من كانون الاول** (ديسمبر) وهذه الجمعية يرجع تاسيسها الى سنة ١٨٤٩ فبحجة تاسيس جمعية خيرية تم تنظيم حثالة البروليتاريا في باريس في اقسام سرية يقود كل قسم منها وكلاء بونابرتيون ويراس الجميع جنرال بونابرتي وجنبا الى جنب مع الفجرة الذين بددوا اموالهم والمشكوك في وسائل معاشهم والمشكوك في اصلهم ومع المغامرين المنفلتين من اوباش البرجوازية الفاجرين كان هنالك متشردون وجنود مسرحون وزبائن سجون مطلقو السراح وهاربون من الاشغال الشاقة ونصابون ومشعوذون

ومتسكعون (٩٣) ونشالون ومحتـــالون ومقامـــرون وقوادون واصحاب مواخير وحمالون ونساخون وضاربو ارغن وجماعو اسمال وسنانو سكاكين ولحامو معادن ومتسولون – وباختصار كل هذا الجمهور السائب ، المتنوع ، غير المحدد الذي تدفعه الظروف هنا وهناك والذي يسميه الفرنسيون la bohème* . من هذه العناصر القريبة منه ، كوّن بونابرت نواة جمعيـــة العاشر من كانون الاول – «جمعية خيرية» – اذ كان يشعر جميع اعضائها ، شأنهم شأن بونابرت ، بالحاجة الى اجتلاب الخيرات لانفسهم على حساب قسم الامة الكادح . وبونابرت هذا الذي يجعل من نفسه **رئيسا لحثالة البروليتاريا** والذي يرى فيها وحدها انعكاسا جماعيا لمصالحه الشخصية والذي يرى في هذا الزبد والسقط والقمامة من جميع الطبقات الطبقـــة الوحيدة التـــي يستطيع ان يستند اليها دون قيـــد او شرط ، هو بونـــابرت الحقيقي ، بونابرت sans phrase** . انه ، وهو الفاسق الماكر القديم ، ينظر الى الحياة التاريخية للشعوب والى جميع المآسي التي تحملها هذه الحياة نظرته الى ملهاة باكثر المعاني ابتذالا والى مسخرة لا تقصد الملابس الفخمـــة والكلمـــات والمواقف فيها الا ان تخفي احقر النذالات فهكذا في غزوة ستراسبورغ ادى عقاب سويسري مدرب دور النسر النابوليوني واثناء الغارة التي شنها على بولون ، البس بعض الخدم اللندنيين البزات العسكرية الفرنسية انهم كانوا يمثلون الجيش (٩٤) . وفي جمعية العاشر من كانون الاول حشد عشرة آلاف من الاوغاد

---

* بوهيما **الناشر** .

** دون زينة . **الناشر** .

عليهم ان يؤدوا دور الشعب كما نوى نك بوتوم ان يؤدي دور الاسد . وفي اللحظة التي كانت البرجوازية نفسها تؤدي فيها الملهاة بأتم صورها ، ولكن باكثر المظاهر جدية ، دون ان تخرق اي شرط من الشروط المتحذلقة لاصول فن الدراما في فرنسا ، وكانت هي نفسها ما بين منخدعة ومقتنعة بمهابة المسرحية التي تقوم بها ، كان لا بد للمغامر ، وهو الذي اخذ الملهاة مجرد ملهاة ، ان ينتصر . وهو لم يخدّ فريسةً لفكرته الخاصة عن العالم ، وهو المهرج الجاد الذي لم يعد يعتبر تاريخ العالم ملهاة بل الملهاة التي يقوم بها تاريخ العالم ، الا عندما قضى على خصمه الوقور ، عندما صار ياخذ بنفسه الآن دوره الامبراطوري بصورة جدية ويتصور وهو تحت القناع النابوليوني انه نابوليون الحقيقي . وقد كانت جمعية العاشر من كانون الاول ، وهي القوة المقاتلة الحزبية التي يتميز بها بونابرت ، تقوم عنده مقام المشاغل الوطنية عند العمال الاشتراكيين والحرس المتنقل عند الجمهوريين البرجوازيين . في اثناء رحلاته كان على قطعات هذه الجمعية المرصوصة في محطات السكك الحديدية ان ترتجل جمهوراً له وان تمثل مناظر الحماسة العمومية وان تزأر «Vive l'Empereur!»* وان تهين الجمهوريين وتضربهم ، بحماية البوليس بالطبع . وفي رحلات ايابه الى باريس كان عليها ان تؤلف حرس الطليعة ، ان تستبق المظاهرات المعاكسة او تفرقها . ان جمعية العاشر من كانون الاول كانت تخصه ، كانت عمله ، كانت فكرته الخاصة بالذات . اما كل ما يحوزه فيما عدا ذلك ، فقد وضع بيديه بحكم الظروف . وكل ما يفعله فيما عدا ذلك ،

---

* وعاش الامبراطور ! » الناشر .

تفعله الظروف له او يكتفي بالنسخ عن اعمال الآخرين بيد ان بونابرت بالعبارات الرسمية حول النظام والدين والعائلة والملكية تقال علنا وعلى ملأ من البرجوازيين بينما يستند سراً الى جمعية شوفتيرله وشبيغلبرغ واضرابهما ، جمعية الفوضى والدعارة والسرقة – انما هو بونابرت نفسه في صفة المؤلف الاصلي ، وتاريخ جمعية العاشر من كانون الاول هو تاريخه الخاص لقد حدث ذات مرة حادث خارق : فان بعض النواب من حزب النظام وقع تحت هراوات اعضاء جمعية العاشر من كانون الاول بل اكثر من ذلك فان يون ، مفوض الشرطة المكلف بالسهر على سلامة الجمعية الوطنية ، ابلغ اللجنة الدائمة ، استناداً الى تصريح من شخص يدعى آليه ، ان فرعاً من فروع جمعية العاشر من كانون الاول قرر اغتيال الجنرال شانغارنييه ودوبان ، رئيس الجمعية الوطنية ، وانه قام بالفعل بتعيين الاشخاص الذين كان عليهم تنفيذ هذا الفعل . ويستطيع المرء ان يتصور مدى الجزع الذي تملك المسيو دوبان وبدا انه لا مناص من القيام بتحقيق برلماني يتناول جمعية العاشر من كانون الاول ، اي من فضح العالم البونابرتي السري وقبيل انعقاد الجمعية الوطنية عمد بونابرت ، على سبيل التحوط ، الى تسريح جمعيته ، على الورق فحسب بطبيعة الحال ، وذلك لان مدير الشرطة كارلييه كان ما يزال يسعى عبثا في مذكرة تفصيلية وضعها في نهاية عام ١٨٥١ الى دفعه الى حل هذه الجمعية بصورة حقيقية .

وكان لجمعية العاشر من كانون الاول ان تبقى جيش بونابرت الخصوصي حتى نجح في تحويل جيش الدولة الى جمعية العاشر من كانون الاول وقد قام بونابرت بالمحاولة الاولى في هذا الصدد بعد ارفضاض الجمعية الوطنية بوقت قصير وبالمال ذاته

الذي اختصبه منها . وهو ، بوصفه قدريا ، يعيش في العقيدة القائلة ان هنالك قوى علوية معينة لا قبل للانسان ، وخاصة الجندي ، بمقاومتها ، وهو يعد من بين هذه القوى اولا وقبل كل شيء لفافات السيجار والشمبانيا ولحم الطيور البارد والمقانق المحشوة بالثوم . وبناء على ذلك ، عمد بادئ ذي بدء الى تضييف الضباط وضباط الصف في مقاصير الايليزيه لفافات السيجار والشمبانيا ولحم الطيور البارد والمقانق المحشوة بالثوم . وفي الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) ، اعاد هذه المناورة مع جمهرة من الجنود في استعراض سان-ماور ، وفي العاشر من تشرين الاول كرر المناورة نفسها على نطاق اكبر في استعراض الجيش الرئيسي في ساتوري . لقد تذكر العم حملات الاسكندر في آسيا وتذكر ابن اخيه زحوف باخوس المظفرة في البلاد ذاتها . صحيح ان الاسكندر كان نصف اله ولكن باخوس كان الها حقيقيا بل كان الاله الحامي لجمعية العاشر من كانون الاول (ديسمبر)

بعد استعراض الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) ادانت اللجنة الدائمة وزير الحربية دوبول فوعد بالا يتكرر هذا الخرق للانضباط . ونحن نعرف كيف حافظ بونابرت في العاشر من تشرين الاول على كلمة دوبول ان فانغارنييه ، بوصفه قائداً عاما لجيش باريس ، قد قاد الاستعراضين وهو ، اذ كان في وقت واحد عضواً في اللجنة الدائمة ورئيساً للحرس الوطني و«منقذ» ٢٩ كانون الثاني (يناير) و١٣ حزيران (يونيو) و«حصن المجتمع» ومرشح حزب النظام لشرف الرئاسة و«مونك» المظنون لملكيتين ، لم يعترف حتى الآن مطلقا بانه دون وزير الحربية منزلة وكان يزدري دائما الدستور الجمهوري بصورة مكشوفة ويتتبع بونابرت بحماية مبهمة فيها استعلاء . وقد استبدت به

الآن الحماسة للذود عن الانضباط ضد وزير الحربية وعن الدستور ضد بونابرت . وبينما كان فريق من الفرسان في العاشر من تشرين الاول (اكتوبـــر) يصيحون «Vive Napoléon! Vivent les saucissons!» وضع شانغارنييه ترتيبا لجعل المشاة الذين يمرون امام المنصة تحت قيادة صديقه نيماير على الاقل يراعون الصمت المطبق وعقابا على ذلك أعفى وزير الحربية الجنرال نيماير من وظيفته في باريس بتحريض من بونابرت ، بحجة تعيينه قائداً عاماً للفرقتين العسكريتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة وقد رفض نيماير هذا التبادل في الوظائف فكان عليه بذلك ان يستقيل اما شانغارنييه فقد اذاع من جانبه امراً في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) منع فيه الجنود من الانضماس في الصراع السياسي او المظاهرات من اي نوع ما داموا تحت السلاح . وهاجمت جرائد الايليزيه (٩٥) شانغارنييـه وهاجمت جرائد حزب النظام بونابرت ، وعقدت اللجنة الدائمة جلسات سرية متكررة اقترح فيها تكراراً اعلان الوطن في خطر . وبدا ان الجيش انقسم الى معسكرين متعاديين لهما هيئتان متعاديتان للاركان العامة ، واحدة في الايليزيه حيث كان يسكن بونابرت والاخرى في التويلري حيث كان مقر شانغارنييه وبدا ان انعقاد الجمعية الوطنية قد يغدو الاشارة للمعركة وحكم الجمهور الفرنسي على هذا الاحتكاك بين بونابرت وشانغارنييه كما فعل ذلك الصحفي الانجليزي الذي حدّد الوضع بالكلمات التالية :

«ان خادمات منزل فرنسا السياسيات يكنسن حمم الثورة بمكانس عتيقة ويتشاجرن الواحدة مع الاخرى وهن يؤدين عملهن»

---

* «عاش نابوليون ! عاشت المقانق !» الناشر .